

## المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للإتحاد الأوروبي - من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الإتحاد من أجل المتوسط-

الدكتورة: رقية العاقل

أستاذة محاضرة قسم "ب"

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

### ملخص:

تعد منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط منطقة حيوية تحظى باهتمام كبير لدى الدول الأوروبية سواء كانت منفردة أو متحدة و قد زاد من أهميتها القضايا الأمنية التي ارتبطت بها، و هو ما يبرر مختلف الجهود التي بادر بها الطرف الأوروبي في شكل تعاونات و اجتماعات جمعتهم مع دول المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط لا لهدف سوى إشراكها في إرساء الأمن في المنطقة.

### Résumé :

La Méditerranée occidentale constitue une région vitale pour les politiques européennes (nationales ou communes), son importance s'accroît en l'associant aux questions sécuritaires, cela nous renvoie aux efforts déployés par la partie européenne sous forme de coopération et partenariat avec les pays de la rive sud de la Méditerranée, dans le seul but est de les impliquer dans l'établissement de la sécurité dans la région.

## مقدمة:

لقد كانت الدول المجاورة للإتحاد الأوربي دائما الأولى التي تمت إقامة معها علاقات إقتصادية و تجارية دائمة، كما مثلت تلك الدول شركاء ذوي أهمية بالنسبة للاتحاد، و إلى جانب كونهم شركاء تجاريين، تربطهم به روابط تاريخية و ثقافية مميزة مع بعض أعضائه، فالدول بجنوب المتوسط، بحكم قربها الجغرافي و علاقاتها التاريخية، الثقافية و تدفقات المهاجرين، كل هذا دفع بالإتحاد الأوربي إلى بلورة سياسة إندماج جهوي تسمى بـ "المقاربة الشاملة للمتوسط".

يتمثل هدف الإتحاد الأوربي في تنمية علاقات مستقرة و رفاة ممكنة في هذه المنطقة الجغرافية، ذلك أنه بحاجة إلى السلم لتطوير مصالحه الإقتصادية المتقاطعة، من جهة، و تنظيم الهجرات، ومكافحة الإرهاب و أشكال الجريمة المنظمة، من جهة أخرى، و تكريسا لهذا الهدف اعتمد الإتحاد الأوربي على وسيلتين: السياسة الأوربية للأمن و الدفاع في محورها المتعلق بالمتوسط، و الشراكات الأورومتوسطية.

من هنا نطرح الإشكالية التالية:

- فيما تتمثل الجهود الأوربية المرتكزة على المتوسط كمركز الاستراتيجية الأمنية الإقليمية للاتحاد الأوربي الرامية إلى جعله حزام أمني عازل يخفف من حدة المشاكل المتجهة إلى أوربا؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا الخطة التالية:

- 1- حوض المتوسط ضمن الاهتمامات الأمنية الأوربية.
- 2- تكثيف الشراكات الأوربية- المتوسطية ذات البعد الأمني
- 3- واقع الجهود الأوربية لإرساء الأمن في المتوسط ما بين التعاون و المصلحة و في الأخير خلاصة و استنتاجات.

### 1- حوض المتوسط ضمن الاهتمامات الأمنية الأوربية:

يتمثل هدف الإتحاد الأوربي في تنمية علاقات مستقرة و رفاة ممكنة في منطقة المتوسط، ذلك أنه بحاجة إلى السلم لتطوير مصالحه الإقتصادية المتقاطعة، و تنظيم

الهجرات، و تكريسا لهذا الهدف اعتمد الإتحاد الأوربي على وسيلتين: السياسة الأوربية للأمن و الدفاع في محورها المتعلق بالمتوسط، و الشراكات الأورومتوسطية<sup>1</sup>.

إن فكرة أن يتحدث الإتحاد الأوربي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوربي، و لكن الجهود التي بذلها الإتحاد الأوربي في مجال السياسة الخارجية لم تحظ بنفس النجاح و التقدم الذي عرفته جهوده التي بذلت في مجال السوق المشتركة و العملة الموحدة<sup>2</sup>.

يشكل الحوض الغربي للمتوسط مسرحا للمبادرات الجادة لبلورة تمشّ متوسطي، ذلك أنه يمثل نواة المتوسط الصلبة التي يستند إليها أي مشروع متوسطي واسع النطاق، و ما يربط هذه المبادرات بالرهان البشري هو درجة الحدة التي بلغتها قضية الهجرة خاصة منها السرية في غربي المتوسط، بعد فشل المحاولات الأحادية في معالجتها باعتماد سياسة الانغلاق و انطلاقا من منظور يقتصر على البعد الأمني على حساب البعدين الإنساني و الاجتماعي<sup>3</sup>.

هذا و تكتسب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أهمية استراتيجية في العقل الأوربي، انطلاقا من أربع محددات: و لعل أهمها محدد الهجرة، حيث تستوطن الدول الأوربية جاليات عربية كثيفة تتحدر من الدول المشاطئة للمتوسط جنوبا، و تذكر الأرقام أن نحو 15 % من المغاربة يعيشون في أوربا، لتتبعه محددات كل من الطاقة، التجارة و الاقتصاد، أخيرا الأمن و مكافحة الإرهاب، باعتبار أن الراسخ في الذهنية الأوربية أن منطقة جنوب المتوسط أصبحت معملا لتفريخ الإرهابيين<sup>4</sup>.

لذلك كان الهدف من وراء مختلف أشكال الشراكات التي جمعت أوربا بدول الضفة الجنوبية للمتوسط هو تحويل منطقة حوض البحر المتوسط إلى منطقة للحوار، التبادل و التعاون بما يحقق السلام و الاستقرار و إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، و قد وقعت بالفعل 27 دولة: خمس عشرة منها أوربية و اثنتا عشرة منها جنوب متوسطية وثيقة برشلونة في عام 1995<sup>5</sup>.

## 2- تكثيف الشراكات الأوربية- المتوسطية ذات البعد الأمني:

إن تطور التهديدات الأمنية توافق مع الفكرة الراسخة في الذهن الأوروبي و التي مفادها أن أمن أوروبا من أمن المتوسط، و لعل هذا ما يبرر تعدد أطر التعاون و الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المشاطئة للمتوسط جنوبا.

## 1.2- مؤتمر حول الأمن و التعاون بالمتوسط

إن اعتماد المنطق الأوروبي على سياسة الأمن و الدفاع من جهة و الشراكات الأوروبية متوسطة من جهة أخرى يعود بنا إلى انعقاد المؤتمر حول الأمن و التعاون بأوروبا في 3 جويلية 1973 بهيلسنكي، و تواصل بجنيف في 18 سبتمبر 1973 إلى غاية 21 جويلية 1975 لينتهي بهيلسنكي في 1 أوت 1975 و العقد النهائي الذي يعترف بالعلاقة الموجودة بين الأمن الأوروبي و الأمن المتوسطي<sup>6</sup>.

مشع بالرغبة السياسية لصالح الشعوب، تحسين و تكثيف العلاقات، الإسهام في إرساء السلم الأمن و العدل بأوروبا، التعاون و التقارب مع شعوب العالم، و وعيا بأهمية الأبعاد الجغرافية، التاريخية، الثقافية، الإقتصادية و السياسية للعلاقات مع الدول المتوسطية غير المشاركة، و اقتناعا بأن مسألة الأمن في أوروبا يجب اعتبارها في مضمون أكثر اتساعا للأمن في العالم، توصل المؤتمر إلى أن تطوير الأمن لا يجب أن يقتصر على أوروبا لوحدها و إنما أن يتسع إلى باقي أجزاء العالم و بالخصوص إلى منطقة المتوسط<sup>7</sup>.

و انطلاقا من هذه القناعة جاء في اجتماع بلغراد (1977-1978)، إنشاء لجنة المتوسط في إطار مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي، إذ ألحت الدول العربية المطلة على المتوسط في ضمن اجتماعات هذه اللجنة، على ضرورة المشاركة الفعلية في أعمال اللجنة و تمديد منطقة تطبيق مقاييس الأمن لكل المتوسط، غير أن طلبها هذا عرف الرفض، ما دفعها إلى جلب اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1981، حول مسألة "تشجيع الأمن و التعاون في المتوسط"، و هو ما أدى إلى اقتراح إنشاء "مؤتمر حول الأمن و التعاون بالمتوسط"<sup>8</sup>.

و على الرغم من موضوعية الإقتراح الذي جاء في شكل مشروع إيطالي-إسباني، و الذي قبلته أغلبية الدول العضوة بمؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي، و حتى رئيس اللجنة الأوروبية آنذاك Jacques Delors، إلا أن الحال لم يكن نفسه بالنسبة لكل من إنجلترا، ألمانيا و حتى الولايات المتحدة، لكون أن المؤتمر حول الأمن و التعاون بالمتوسط يعارض

وجود القوة البحرية السادسة في المتوسط، و بريطانيا تغذي نفس الشعور بخصوص مفترق جبل طارق، أما ألمانيا فمعارضتها فسرت بتركيز اهتمامها بمسألة توحيد الألمانيتين<sup>9</sup>.

كما أن فرنسا لم تعد الدولة الوحيدة المعنية بالأمن في المتوسط، فالدول الثلاثة: إسبانيا، البرتغال، و إيطاليا هي الأخرى تنتظر للهجرة من زاوية التهديد الذي تواجهه سلطاتها (خاصة منها الإسبانية) عند مواجهتها للمهاجرين السريين القادمين على متن ما يعرف بقوارب الموت، من هنا جاءت فكرة الحوار المتوسطي و هي فكرة منقبة في إطار مقارنة شاملة تهدف لتنظيم تدفقات المهاجرين إلى أوروبا<sup>10</sup>.

لقد كان الهدف من وراء إقامة المؤتمر حول الأمن و التعاون بالمتوسط بناء مقارنة شاملة تسعى لحل مشاكل المنطقة من خلال تبني جملة من النقاط التالية<sup>11</sup>:

- تطوير علاقات حسن الجوار مع دول المتوسط غير المشاركة.  
- العمل على تعميق الثقة المتبادلة بهدف ترقية الأمن و الإستقرار بكامل منطقة المتوسط.

- تشجيع دول المتوسط على تنمية تعاون متبادل في مختلف ميادين العمل الإقتصادي، و التبادلات التجارية انطلاقا من وعي مشترك بضرورة إرساء الإستقرار و التطور.

- تكثيف الجهودات و التعاون سواء كان ثنائي أو متعدد الأطراف مع دول المتوسط غير المشاركة بهدف تحسين البيئة في المتوسط و على وجه التحديد الحفاظ على الموارد البيولوجية و التوازن الإيكولوجي للبحر، من خلال الوقاية من التلوث.

لقد تم رفض المؤتمر حول الأمن و التعاون بالمتوسط، و ذلك أن بعض المسؤولين كانوا يخشون أن تطالبهم الدول العربية بحرية تنقل مهاجريها و بلورة وضعية خاصة تضمن حقوق المهاجرين في أوروبا، مقابل تحرير و انفتاح أنظمتها، خاصة و أنه كان على المؤتمر العمل على تحقيق الاستقرار السياسي مقابل امتيازات اقتصادية و مالية، الأمر الذي يدفع مقيمي مشروع الأمن بالمتوسط من إلغاء كل عامل لاستقرار<sup>12</sup>.

## 2.2- اجتماع 5+5:

تواصلت الجهود الأوربية لتحقيق الأهداف المعلنة سابقا، حيث صرحت الدول المشاركة في المؤتمر حول الأمن و التعاون في أوربا عن نيتها في إبقاء و تكثيف العلاقات و الحوار مع دول المتوسط غير المشاركة، و توسيع التعاون معها لتحديد أهداف جديدة مشتركة، فجاءت فكرة إجتماع دول غرب المتوسط، في بداية سنوات 80، و التي طرحها الرئيس الفرنسي F.Mitterrand أثناء زيارته للمغرب (الرباط) في 1983، ليعود إليها فيما بعد في 1986، كل من رئيس الوزراء الإيطالي Bettino Craxi، ثم رئيس الحكومة الإسباني F. Gonzales<sup>13</sup>، و قد عرفت هذه الفكرة تجسيدا في الاجتماع الذي تم عقده بمرسليا في فيفري 1988، و الذي عرف بحوار 3+3، لأنه ضم فقط الجزائر، المغرب الأقصى، تونس، فرنسا، إيطاليا، و إسبانيا، ليتطور تدريجيا إلى حوار 5+5 بضمه للدول المغاربية الخمسة، و إضافة كل من البرتغال و مالطا<sup>14</sup>.

كان يفترض انعقاد الدورة الثالثة للحوار في بداية 1992 بتونس، و التي تعطلت لأسباب منها مشاركة كل من فرنسا، إيطاليا، و إسبانيا في حرب الخليج (1991)، الظروف الأمنية المتدهورة التي عرفتها الجزائر و الحصار الذي فرض على ليبيا<sup>15</sup>.

لينبعث حوار 5+5 من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001 بلشبونة البرتغالية، و انتهى ببرمجة أول اجتماع له احتضنته تونس يومي 5 و 6 ديسمبر 2003، بعدما اتفقت ليبيا و مالطا في سبتمبر 2003 على خطة لتطوير مجموعة 5 + 5 شملت احتمال توسيع منتدى "5+5"، و بقيت فكرة توسيع إطار مجموعة 5 + 5 إلى مصر و اليونان مجرد اقتراح سقط مع سقوط أنظمة مبارك و القذافي و بن علي، فقد كان دائما اهتمام الأوروبيين منصبا بالدرجة الأولى على ملفي الإرهاب و الهجرة غير الشرعية، و بحثهم الدؤوب عن إطارات إقليمية و عالمية من أجل البحث عن حلول لتطويق هذه المشكلة<sup>16</sup>.

و قد تطرق الاجتماع الأول لمجموعة 5+5 في 5 و 6 ديسمبر 2003 إلى مسألة الأمن في المنطقة الأورو-مغاربية<sup>17</sup>، كما شدد رؤساء دول و حكومات قمة "مجموعة 5+5" دول محيط المتوسط " على ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية و تعزيز مكافحة عمليات التهريب و المتاجرة بالبشر، مؤكداين بأن دولهم ستلتزم جميعها بالبحث عن الوسائل العملية الفعالة التي تعزز الطاقات المؤسساتية و البشرية و التقنية للوقاية من الهجرة غير الشرعية و مكافحتها و تعزيز مكافحة تهريب المهاجرين و المتاجرة بهم<sup>18</sup>، تكثيف التشاور بين البلدان

الأعضاء وتعزيز التعاون الإقليمي والحوار السياسي وتحقيق التوافق بشأن المقاربات الممكنة للقضايا والإشكاليات ذات الاهتمام المشترك<sup>19</sup>.

كما وقع وزراء دفاع وممثلي الدول المعنية عقب الاجتماع الذي يعتبر الأول من نوعه في ديسمبر 2004 في مقر وزارة الدفاع الفرنسية على «إعلان نوايا» مركزا على المفاهيم التي كانت حافزا للدول العشر للتعاون في الميدان الأمني، حيث أكدوا «عزمهم على تطوير مبادرة للتعاون المتعدد الأطراف، بهدف المحافظة على أمن المتوسط الغربي»، آخذين في اعتبارهم عنصرَي التفاهم والانسجام بين الدول العشرة من أجل الحصول على أفضل نتائج أمنية رغم المشاكل الهيكلية والمتمثلة بالخصوص في قضية الصحراء الغربية<sup>20</sup>.

من أجل زيادة التوضيح فيما جاء في الوثيقة المرفقة بـ «إعلان النوايا» جاءت الفقرة: «مبادرة الأمن في المتوسط الغربي تساهم بالتكامل مع مسار برشلونة والحوار المتوسطي الخاص بالأطلسي، في توثيق العلاقات بين ضفتي المتوسط» و هذا يؤكد على أن الأمن والاستقرار مطلب جوهري في ضفتي المتوسط و يمكن اعتباره مطلبا ملحا أمام ما تشهده المنطقة من تحولات و تحديات أمنية، وهو ما تناولته أيضا الوثيقة في الفقرة التالية حيث: «تعتبر المبادرة عن رؤية مشتركة للتحديات الأمنية وحماية السكان في منطقة المتوسط في إطار مناخ دولي تغلب عليه مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية»<sup>21</sup>.

### 3.2- مسار برشلونة:

تعود الشراكة الأورومتوسطية إلى منتصف سنوات 70، فقد بدأ عقد اتفاقيات تعاون ما بين المجموعة الأوربية و الدول الثلاثة المغاربية منذ عام 1976، توصل هذا الإطار الثنائي في التطور ليشكل جزءا كبيرا من الشراكة الأورومتوسطية، حيث أنه تضاعف منذ 1995 ليصبح ذو بعد تعددي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و الاندماج التدريجي لدول شرق أوروبا بالمنظمات الأوربية، و انعقاد اتفاقيات أوسلو و إعادة تحفيز مسار السلام الفلسطيني-الإسرائيلي<sup>22</sup>.

لقد مثل مؤتمر برشلونة (27-28 نوفمبر 1995) الإطار مرجعي للتعاون الأورومتوسطي: وجود 27 دولة (15 من الاتحاد الأوربي و 12 دولة مطلة على المتوسط) يعطي بعدا رمزيا معتبرا لهذا الحدث، و يمنح الأمل من أجل علاقات استراتيجية شاملة

تتجاوز الميادين التقليدية للتبادلات الاقتصادية و التعاون المالي المبادر به منذ سنوات مضت<sup>23</sup>.

يقوم مضمون هذه الشراكة في الأساس على تحقيق ثلاثة أهداف<sup>24</sup>:

\* إقامة فضاء مشترك للسلام و الاستقرار (محور سياسي و أمني).

\* بناء منطقة رفاه مشتركة مع الإقامة التدريجية لمنطقة تبادل حر في أفق 2010 (محور اقتصادي و مالي).

\* العمل على تقارب الشعوب (محور اجتماعي، إنساني و ثقافي).

فعملية برشلونة جاءت للتأكيد على الأهمية الاستراتيجية للمتوسط إلى حد الرغبة في إعطاء نفسا جديدا لعلاقات دول الضفتين، لتكون قائمة على التعاون الشامل و التضامن، من أجل مواجهة الرهانات السياسية، الاقتصادية ، و الاجتماعية الجديدة في إطار الشراكة، و بهذا تكون قد حددت طموحاتها كالتالي<sup>25</sup>:

- إقامة منطقة أورو متوسطية مشتركة للسلام و الاستقرار انطلاقا من مبادئ أساسية من بينها احترام حقوق الإنسان و الديمقراطية.

- إقامة منطقة للرخاء المشترك عن طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي و شركائه المتوسطيين بصورة تدريجية.

- تسريع عمليات التقارب بين الشعوب من خلال الشراكة الاجتماعية، الثقافية ، و البشرية، بهدف تنمية الموارد البشرية، و تشجيع التبادل ما بين المجتمعات المدنية.

لقد سمحت جل الاجتماعات في إطار الشراكة الأورو متوسطية باعتبار مسألة الأمن رهان مستقبلي في المنطقة الأورو متوسطية، و هو ما اتضح جليا من جراء قراءة مختلف الوثائق، التي ركزت أغلبها على أن مصادر التهديدات لم تعد عسكرية دولية و إنما عابرة للحدود، ما جعل مفهوم التهديد للأمن متعدد الأشكال يضم مجموعة غير متناسقة من العناصر، لهذا جاءت الحاجة لسياسة أمنية للمتوسط شكلت في الحقيقة أحد الأسباب الأساسية لإقامة شراكة أورو-متوسطية في اجتماع برشلونة لسنة 1995.

تضاعف الشعور الأوربي بالخوف من اللأمن و الذي اتخذ مبررا له أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى جانب أحداث مدريد 2004 و لندن في 2005، فبيئة ما بعد الحرب

الباردة تميزت على حد قول Javier Solana<sup>26</sup>، بظهور تهديدات جديدة مختلفة، أقل ظاهرية و أقل توقعا، ما جعل مواضيع الأمن تحتل مكانة هامة في أجندة الاجتماعات السياسية، الاقتصادية، البيئية، و كذا على مستوى الدبلوماسية الثنائية و المتعددة الأطراف للدول الأوربية.

كان إعلان برشلونة المؤيد من قبل المشاركين في الاجتماع الأورو-متوسطي قائما على مفهوم التعاون الأمني، من ثم تم تدبير المقاييس التي تخص في ذات الوقت كلا من الأمن الصلب (hard Security) و الأمن اللين (soft Security)، و بهذا فقد كانت هذه العملية تهدف إلى تحقيق الأمن بجوانبه العسكرية، و الاستقرار بجوانبه السياسية، الاجتماعية، و الاقتصادية.

و لتحقيق هذا الاستقرار، سطرت الدول المتشاركة سلسلة من النقاط أين كان لموضوع محاربة الهجرة السرية مكانة إلى جانب نقاط أخرى كاحترام حقوق الإنسان، عدم اللجوء لاستخدام القوة أو التدخل في القضايا الداخلية لدولة أخرى، ..<sup>26</sup>.

من بين الانتقادات الموجهة إلى عملية برشلونة، أنها مازالت نتائجها غير ظاهرة، بمعنى أنها لم تكن ناجحة بالقدر الكافي، بحيث أنه تم تصميم الشراكة الأوربية في البداية كعملية لإيجاد إطار للحوار و التعاون الثنائي و المتعدد، و قد ولدت هذه الشراكة آثارا إيجابية في هذا الاتجاه، فقد جمعت الشراكة الأورو-متوسطية - ما زالت تجمع - شركاء مختلفين و نجحت في الحفاظ على حوار دائم معهم حتى في حالات التوتر الشديدة في العلاقات مع الشركاء، و مع ذلك هناك العديد من الإخفاقات، حيث توقفت الشراكة السياسية و الأمنية على مستوى إعلان المبادئ، أما الشراكة الاقتصادية و المالية فقد ولدت أكبر قوة دفع لعملية برشلونة، و لكن حتى في المجال الاقتصادي، فإن هدف إنشاء منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية بحلول 2010 تم النظر إليه على أنه هدف طموح جدا، و مع ذلك بقيت نتائج الشراكة جد محدودة<sup>27</sup>.

هذا و قد توصل تقرير أوربي صادر بمعية شبكة الاستثمار للوكالات الأورومتوسطية و الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية بعد تقييم شامل تم القيام به نهاية سنة 2007 إلى نتيجة تفيد بمحدودية النتائج المحققة في إطار مسار برشلونة الأورومتوسطي و تقاوم الفوارق بين الدول الأوربية و أهم شركائها في جنوب المتوسط، بحيث كشف التقرير بأن الترابط و التداخل بين الضفتين في مجال الإنتاج و الدخل حسب الفرد غير موجود، بل أن الفارق -

حسب الإحصائيات المعتمد عليها في التقرير - قد ازداد ابتداء من سنة 2000 و إلى غاية 2007.

و يذهب Hugues Van Brabandt\* إلى عدم اعتبار مسار برشلونة فاشلا تماما، و إنما يتقدم ببطء ما سبب تعقيدا و تشابكا في اتفاقيات الشراكة، و مع ذلك فإنه يبقى الإطار المرجعي للعلاقات الأورومتوسطية، و لعل أهم ما حققه هو تشكيل مجموعة متوسطية واعية بالتأخرات الحاصلة فيها من أجل تداركها من خلال التطورات و الإصلاحات الضرورية لذلك، حتى و إن كان لم يحقق أهدافه الاقتصادية على وجه الخصوص<sup>28</sup>.

وعيا بأهمية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و البيئة القريبة منه، فإن مشروع الوثيقة لوضع دستور أوروبي، يضع في مادته 56 من العنوان VIII، أن: "ينمي الاتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة له علاقات مفضلة، بهدف إقامة فضاء للرفاهية و حسن الجوار، مبني على قيم الاتحاد، و مكرسا من خلال العلاقات الضيقة و السلمية القائمة على التعاون"<sup>29</sup>، من خلال هذا السياق، يتضح ميول الاتحاد الأوروبي إلى الإمكانية الثانية، في سياسة الجوار الأوربية التي تبنتها بنية تشجيع و تقوية مسار الشراكة الأورو-متوسطية المنطلق في 1995، بالرغم من نظرة الجنوب و الشمال لهذا الخيار على أنه يطبعه البعد الأمني.

#### 4.2- الاتحاد من أجل المتوسط:

يعتبر الإتحاد من أجل المتوسط آلية أخرى لإخراج الدول المتوسطية الجنوبية من ضغطها الاقتصادي و الاجتماعي، و وهنها السياسي، إلا أن هذا الإتحاد مثله مثل المبادرات السابقة التي لم تحقق أهدافها بإعطاء الأولوية للشرق الأوسط، بل و ترجيحها لمصالح دول أوروبا.

تعود فكرة إنشائه إلى الرئيس الفرنسي الأسبق 'نيكولا ساركوزي'، الذي أراد إحياء الدور و المكانة الفرنسية و تمييزها عن البلدان الأوربية الأخرى، حيث قام بشرحه في خطابين، الأول ألقاه في مدينة طنجة المغربية في 2006، و الثاني في تولون الفرنسية في 7 فيفري 2007 أثناء حملته الإنتخابية تحت اسم "الإتحاد المتوسطي" أين أعلن بأن الوقت قد حان للعمل المشترك لبناء الإتحاد المتوسطي، و حسبه يمثل سمة للاتحاد بين أوروبا و إفريقيا.

بعد نجاح المؤتمر الأول (قمة 13 جويلية 2008)، عقد مؤتمر مرسيليا الوزاري في 4-3 نوفمبر 2008 مستلهما أفكاره من مسار برشلونة 1995، مع الإلحاح على التقاسم الأفضل للمسؤوليات و هيكله مؤسساتية جديدة للمساواة و الملكية المشتركة و المشاريع ذات الأولوية، و تغيير تسمية المشروع لتصبح "الإتحاد من أجل المتوسط" و مشاركة الجامعة العربية في كل الاجتماعات ذات العلاقة<sup>30</sup>.

و حسب الرئيس الفرنسي الأسبق 'نيكولا ساركوزي' تكمن شرعية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط في الحاجة إلى هيكله جديدة لفضاء المتوسط القوي بدوله 22 المطلة على البحر (و التي اعتادت على إدراج كل من موريطانيا، البرتغال و الأردن) كونه ملتقى و جسر للحضارات، الشعوب، و الديانات، و تعوده على الضغوطات المزمنة و الصراعات المتناحرة، فمن ثم لا بد من التذكير بأن "القيمة المضافة" من هذا المشروع تكمن في التكامل عبر المتوسطي خصوصا بالنسبة للفواعل الاقتصادية و المالية المتوسطية<sup>31</sup>.

هكذا تم إطلاق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في 13 جويلية 2008 بحضور قادة أو ممثلي 43 دولة، و قد ترأس الرئيس نيكولا ساركوزي رئيس الإتحاد الأوربي التجمع المتوسطي الجديد، و شاركه في الرئاسة الرئيس المصري السابق حسني مبارك، ممثلا لدول جنوب المتوسط.

و قد أصدرت قمة باريس في ختام أعمالها بيانا مشتركا، تم من خلاله تأكيد أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا مهما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورومتوسطية، مثل: التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، و تدهور الوضع البيئي، و الطاقة، و الهجرة و مكافحة الإرهاب و التطرف و الإرتقاء بالحوار بين الثقافات، كما شدد البيان الختامي على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني و السلطات المحلية و الإقليمية و القطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة اتحاد من أجل المتوسط، كما أكد تعزيز الديمقراطية و التعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية و الإلتزام الكامل بحقوق الإنسان و بالحريات الأساسية، و أكد رؤساء الدول و الحكومات من خلال البيان الختامي، مجددا إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله و مظاهره، و عزمهم مكافحته و القضاء عليه كما ركزوا على أهمية تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة و مكافحة الهجرة غير الشرعية، و ألقى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بظلاله على القمة<sup>32</sup>.

### 3- واقع الجهود الأوروبية لإرساء الأمن في المتوسط ما بين التعاون و المصلحة:

لا تخلو هذه الجهود الأوروبية من تعاونات و شراكات من الانتقادات، كونها مبادرات أحادية الجانب للاتحاد الأوروبي من خلال ثلاث مستويات:

\* على الصعيد البنيوي: فالاتحاد الأوروبي هو من يصوغ مجمل القواعد و يلزم الجيران بقبولها، و هو من ينظم العمل الجماعي و يحدد "من" يمكنه المشاركة في اللعبة.

\* على المستوى الآدائي: الإتحاد الأوروبي هو من يتصرف بالقدرة التكتيكية و التنظيمية من أجل الوصول إلى حلول متطابقة مع أهدافه.

\* على المستوى الإداري: الاتحاد الأوروبي هو من يملئ المعايير و يحدد الإتجاه الواجب إتباعه.

صحيح أنه بإمكان الدول غير الأوروبية المجاورة صياغة "خطط عمل" يتم مناقشتها مع الاتحاد الأوروبي، غير أن الواقع أظهر عكس ذلك و أن جميع المبادرات كانت أحادية الجانب، فالجيران لم يكونوا في وضع المطالبين بها، كما أن الدول المتوسطية لم تدرك منطق و لا وسائل تطبيق هذه المبادرات الجديدة، إذ أن هذه الأخيرة كانت مرتبطة فقط بمصلحة الاتحاد الأوروبي و المتعلقة بتدعيم ازدهاره و أمنه من خلال تحويل الدول المجاورة له إلى حلفاء عبر البرهنة لهم أن مصالح الاتحاد الأوروبي هي ذاتها مصالحهم، من هنا يجوز التشكيك في نوايا الاتحاد الأوروبي، خصوصا و أن العودة إلى العلاقات الثنائية تبدو واضحة<sup>33</sup>.

هذا و قد توجب إعطاء هذا التعاون صبغة قيمة بعيدا عن الأمن لضمان قبول دول المصدر و العبور بإفريقيا لاستيراد نموذج سياسة المكافحة ضد الهجرة غير الشرعية بأوروبا، و بالتالي رضوخها للعب دور الشرطي الحارس على الحدود الأوروبية، ما أدى إلى الجمع بين "محرابة الهجرة غير الشرعية" و "التممية" كونها العلاج لألم التخلف الذي تعاني منه جل الدول الإفريقية الفقيرة و المتخلفة.

فحسب Jose-Manuel Barroso رئيس اللجنة الأوروبية آنذاك، تأتي العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و إفريقيا في طليعة الأولويات السياسية للاتحاد الأوروبي، إذ تجمع القارتين علاقات صداقة وثيقة و تحديات مستقبلية مشتركة، و الجهود المبذولة في معالجة

القضايا المعقدة بمالي و الساحل تجسد قدرات و إرادة المجتمع الدولي، و على وجه الخصوص إفريقيا و الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الحالية على السلم و الأمن. لقد أخذت المقاربة الأمنية لمراقبة الحدود تفرض نفسها شيئاً فشيئاً، لا سيما بعد أن أصبحت مسألة إدارة الحدود تشكل عنصراً رئيسياً في إحلال الأمن الداخلي بالإتحاد الأوروبي باعتبارها الحل للتهديدات القادمة من الدول المجاورة و القريبة منه جغرافياً، حيث أصبحت إدارة الحدود تتمركز في صلب البعد الخارجي للسياسة الأوروبية، و التي تتطلب تعاون دول مصدر و عبور المهاجرين غير الشرعيين، هذا من جهة، و من جهة أخرى تصدير التكنولوجيا الخاصة بالمراقبة و الأمن إلى حكومات تصفها أوروبا بالإستبدادية و هو الأمر الذي يتعارض و هدف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي المتمثل في حماية القيم الأساسية للديمقراطية، هكذا أصبحت المساعدة من أجل التنمية أحد الوسائل المفضلة لدى الإتحاد الأوروبي في محاولته التفاوض مع دول مصدر و عبور المهاجرين.

**خلاصة و استنتاجات:**

لا تختلف أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عن أهداف السياسة الخارجية للدول الأوروبية في التعامل مع التهديدات الأمنية القادمة من الخارج، إذ يتمثل الهدف الأساسي لكل منهم في التحكم في ظاهرة الإرهاب، مكافحة الهجرة غير الشرعية بمختلف الوسائل، .. حتى أنه تمت إقامة تعاون و شراكات جمعت الطرف الأوروبي الموحد مع الدول المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط، ليحتل موضوع الأمن حيزاً هاماً من الأشغال و الاهتمامات المتناولة خلال التعاون و الشراكات، كما أن هذه الأخيرة كانت متجددة عبر الزمن، انطلاقاً من المؤتمر حول الأمن و التعاون بالمتوسط و وصولاً إلى قمة باريس،

و هو ما يؤكد ارتباط أمن أوروبا بأمن الدول المطلة على المتوسط.

**الهوامش:**

---

<sup>1</sup>. Emmanuel Dupuy et Karim Sader, « La politique européenne en Méditerranée : Plus que le libre échange et moins que l'adhésion –Qu'en est il aujourd'hui ? Un rappel des enjeux et des limites de la coopération », pp(1-2), [http://www.iris-france.org/docs/pdf/forum/2007\\_06\\_14\\_cooperation.pdf](http://www.iris-france.org/docs/pdf/forum/2007_06_14_cooperation.pdf)

<sup>2</sup>. د. حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، العدد 1، 2009، ص622.

<sup>3</sup>. المنذر الرزقي، "الحوار 5 زائد 5: دفع جهوي لمسار إقليمي"، بتاريخ: 2006/02/10.

[www.hizbuttahrir.org/Alsiyaya-politics/12-10-2000PF.htm](http://www.hizbuttahrir.org/Alsiyaya-politics/12-10-2000PF.htm)

<sup>4</sup>. المرجع نفسه.

<sup>5</sup>. المرجع نفسه.

<sup>6</sup>. Conférence sur la Sécurité et la Coopération en Europe, Act Final, HELSINKI 1975, p02. <http://www.osce.org/fr/mc/39502?download=true>

<sup>7</sup>. idem.

<sup>8</sup>. Bichara Khader, L'Europe et la Méditerranée : géopolitique de la proximité, Harmathon, 1994, p 271.

<sup>9</sup>. Ibid, p 272.

<sup>10</sup>. Hayète Chérigui, La politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership. Paris : Edition l'Harmattan, 1997, pp (114-115).

<sup>11</sup>. Conférence sur la Sécurité et la Coopération en Europe, Act Final, HELSINKI 1975, op cit, p44.

<sup>12</sup>. Hayète Chérigui, op cit, p191.

<sup>13</sup>. Bichara Khader, op cit, p 274.

<sup>14</sup>...، "الاستراتيجية الأوربية في البحر الأبيض المتوسط: من حوار 5+5 إلى حوار شامل"، مجلة الجيش، العدد 413، ديسمبر 1997، ص 30.

<sup>15</sup>. Hamida Ben Salah, « Immigration clandestine euro-maghrébine », Dialogue 5+5 à Tunis, 4 décembre 2003,

<http://www.survivreusida.net/a5643-immigration-clandestine-et-securite-defis-m.html>

<sup>16</sup>. محمد بن امحمد العلوي، "مجموعة 5+5: التحديات الأمنية و الآفاق"، العرب، 2012/12/21. <http://www.alarab.co.uk/?p=12230>

<sup>17</sup>. Hamida Ben Salah, op cit.

<sup>18</sup>. "قمة مجموعة 5+5 دول محيط المتوسط تشدد على مكافحة الهجرة غير الشرعية"، <http://ar.algerie360.com/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1->

<sup>19</sup>. المرجع نفسه.

<sup>20</sup>. محمد بن امحمد العلوي، "مجموعة 5+5: التحديات الأمنية و الآفاق"، العرب، 2012/12/21. <http://www.alarab.co.uk/?p=12230>

<sup>21</sup>. المرجع نفسه.

<sup>22</sup>. Delphine Nakache, « La question migratoire dans le contexte de coopération euro-méditerranéenne : Fiche informative », p01.

[http://www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-turmel&id\\_article=2073](http://www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-turmel&id_article=2073)

<sup>23</sup>. Ibid, p01.

<sup>24</sup>. « Déclaration de Barcelone » ; adoptée lors de la conférence euro méditerranéenne, 27-28 novembre 1995

[www.euromedrights.net/français/barcelone/déclaration.htm](http://www.euromedrights.net/français/barcelone/déclaration.htm)

<sup>25</sup>. Ibid.

\*. Président du Conseil de l'Union européenne, et Ministre des affaires étrangères d'Espagne, en 1995.

<sup>26</sup>. Roberto Aliboni, « Sécurité et stabilité : Les nouveaux enjeux du partenariat euro-méditerranéen », La revue internationale et stratégique, 2000, p 43.

<sup>27</sup>. محمد مطاوع، "أوريا و المتوسط .. من برشلونة إلى سياسة الجوار"، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006، ص ص (39-40).

♦. ضابط سياسة مساعد المفوض السامي للاجئين.

<sup>28</sup>. Hugues Van Brabant, « Le partenariat Euromed: Dix ans depuis Barcelone », p04. [http://www.eurosvillage.eu/IMG/pdf/edv\\_-\\_policy\\_paper\\_euromed.pdf](http://www.eurosvillage.eu/IMG/pdf/edv_-_policy_paper_euromed.pdf)

<sup>29</sup>. idem.

<sup>30</sup>. سهام حروري، 'سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية'، مجلة المفكر، العدد 8، نوفمبر 2012، ص354.

<sup>31</sup>. Emmanuel Dupuy, « Reconstruire une Méditerranée plurielle », in: Charles Saint-Prot et Zeina el Tibi, Quelle Union pour quelle Méditerranée ?. Paris: Karthala diffusion, 2008, p43.

<sup>32</sup>. سامية بيبيرس، "الاتحاد من أجل المتوسط و مستقبل الشراكة الأورومتوسطية" مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2008. [www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=222173&eid=1534](http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=222173&eid=1534).

<sup>33</sup>. سامية بيبيرس، مرجع سابق.